# اقتصاد

## اتفاقية تركية خليجية للتجارة الحرة

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

يعوّل أتراك على اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج العربي، وتخفيض الرسوم الجمركية وصولاً إلى إلغائها، ما يعني زيادة التدفق السلعي والاستثمارات، من تركيا وإليها، ما يسرّع من تحسين التضخم وسعر العملة. وتنتهي في العاصمة التركية أنقرة، الأربعاء، الجولة الأولى من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون الخليجي، وتركيا، والتي استمرت ثلاثة أيام. وتهدف الجولة الحالية وضع ملامح ومبادئ الاتفاقات التي ستسير عليها المفاوضات بقطاعات التجارة والاستثمار والازدواج الضريبي، إضافة إلى وضع الإطار للجولات التفاوضية المقبلة التي ستبحث بنسب التخفيض الضريبي والسلع المستثناة والإعفاءات التي ستمنح للمستثمرين، وصولاً إلى صفرية الرسوم وميزات تفضيلية للاستثمار بين تركيا ودول الخليج العربي.

وتركز الجولة الأولى، بحسب مصادر لـ«العربي الجديد» على تعزيز الثقة بين المتفاوضين وتقديم صورة عن الواقع الاستهلاكي والإنتاجي والاستثماري، إضافة إلى البحث في سبل رفع حجم التبادل بمراحل التخفيض التدريجي للرسوم، فضلاً عن التطرق إلى التحديات والفرص التجارية بين الجانبين، وصولاً إلى تحديد فرص وقطاعات التعاون والتنسيق المشترك وحقوق الملكية الفكرية والتجارية والإجراءات الجمركية، ما يمهد الطريق في الجولات القادمة للتوصل إلى إعلان التجارة الحرة ونسب تخفيض الرسوم والقطاعات المشمولة بالاتفاق.

وتأتي الجولة الأولى بعد توقيع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، جاسم محمد البديوي، ووزير التجارة التركي، عمر بولاط، البيان المشترك، في 21 مارس/ آذار الماضي، لبدء مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بينهما في أنقرة وتأكيد رغبة دول الخليج وتركيا في تنمية الشراكة الاستراتيجية. يذكر أن حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي وصل العام الماضي إلى 26 مليار دولار. يقول المحلل التركي، باكير أتاجان لـ«العربي الجديد» إن تركيا ودول الخليج العربي كانت بينهما اتفاقية تجارة حرة، منذ عام 2005، لكنها توقفت عام 2010، متوقعاً أن تعود الاتفاقية بمجالات وقطاعات أوسع وبتبادل أكبر. ويضيف أتاجان أن فرص تركيا بمنطقة الخليج العربي ودول الجوار (العراق وسورية وإيران) تزداد و«باتت خياراً استراتيجياً» بعد «رفع جدران أوروبا في وجه تركيا وعدم قبول ضمها إلى الاتحاد الأوروبي وإعاقة الكثير من العمليات التجارية والاستثمارية». وكان وزير المال والخزانة التركي، محمد شيمشك قد رأى أن الحل الشامل لتعزيز العلاقات الجيدة بين تركيا والدول العربية هو إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة. مضيفاً خلال القمة المصرفية العربية الدولية في إسطنبول في مايو/أيار الماضي، أن اتفاقات التجارة الحرة ستزيد التبادل التجاري والتعاون وتحرر تجارة السلع والخدمات، وتسهل الاستثمارات والتجارة، وتزيد تجارة تركيا مع المنطقة.

متسوقون في ميلانو، 9 إبريل 2024 (غيريال بويز/فرانس برس)

## نمو أوروبي متواضع

حقق اقتصاد أوروبا نمواً متواضعاً في الربع السنوي الممتد من إبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران، مع تجاوز النمو في الولايات المتحدة التوقعات، ما يسلط الضوء على فجوة النمو عبر الأطلسي المستمرة. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,3% في الربع السنوي الثاني في الدول العشرين التي تستخدم عملة اليورو، وفقاً للإحصاءات الرسمية التي أصدرتها وكالة الإحصاء التابعة للاتحاد الأوروبي «يوروستات» الثلاثاء. تتبع إحصاءات الثلاثاء نمواً مماثلا بنسبة 0,3% في الربع السنوي الأول الممتد من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار. على النقيض، نما الاقتصاد الأميركي بنسبة 0,7% في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول، بواقع 2,8% على أساس سنوي.

## أخبار

**المجلس الوطني للتخطيط القطري**، أكد، الثلاثاء، إصدار 543 رخصة بناء خلال يونيو/ حزيران الماضي، بمختلف البلديات في الدولة، بانخفاض نسبته 31%، مقارنة بمايو/ ايار الذي سبقه، الذي شهد إصدار 782 رخصة بناء. واشارت البيانات إلى انّ عدد تراخيص المباني الجديدة (سكنية وغير سكنية) شكلت 40% من إجمالي رخص البناء الصادرة خلال شهر يونيو، في حين شكلت تراخيص بناء الإضافات 56%، وأخيراً تراخيص التحويط بنسبة 4%. وتصدرت رخص الفلل قائمة المباني السكنية الجديدة حيث شكلت 83% .

**أدت موجة الجفاف التي تشهدها جزيرة صقلية الإيطالية إلى القضاء على محاصيل الحبوب**، وحرمان الماشية من المراعي واندلاع حرائق مدمّرة، ما سبّب أضراراً تقدر بحوالي 2,7 مليار يورو هذا العام. ومنذ أيار/ مايو، اعلنت حكومة جورجيا ميلوني حالة طوارئ في صقلية في مواجهة الجفاف بهدف توفير الاموال لشراء صهاريج مياه وحفر آبار وتجديد محطات ضخ وتحلية المياه. لكنّ كلّ تلك الحلول لم تساهم في تحسين الظروف إذا استمر ارتفاع درجات الحرارة في الأشهر التالية، ما اضطر المزارعين إلى التخلي عن محاصيلهم.

**المؤشر نيكي الياباني** عكس مساره ليغلق مرتفعاً الثلاثاء مع إقبال المستثمرين على إعادة شراء الأسهم المنخفضة، لكنّ المكاسب ظلت محدودة قبل اجتماعات مهمة للبنكين المركزيين في اليابان والولايات المتحدة. وصعد المؤشر نيكي 0,15% ليغلق عند 38525,95 نقطة، بعد ان هبط نحو واحد في المائة في وقت سابق من الجلسة. ومن المتوقع ان يعلن بنك اليابان خطط تشديد كمّي بعد اجتماع السياسة النقدية غداً الاربعاء وسط انقسام السوق بشأن رفع أسعار الفائدة.

## المقاطعة تكسب أراضي جديدة

**مصطفى عبد السلام**

لا تزال حملات مقاطعة السلع إسرائيلية الصنع ومنتجات الدول الداعمة للاحتلال في حربه الإجرامية على غزة تكسب أرضاً جديدة، ولا يزال في جعبة نشطاء المقاطعة الكثير من اللكمات التي يوجهونها للشركات العالمية الداعمة لجيش واقتصاد دولة الاحتلال. ولا تزال أسماء مثل ماكدونالدز وستاربكس وكنتاكي وكارفور وغيرها من العلامات التجارية الشهيرة في فوهة مدفع المقاطعة الساخن وتتلقى الضربة تلو الأخرى وتعاني من آثار حركات المقاطعة النشطة في العديد من دول العالم.

ولا تزال رقعة المقاطعة تتسع يوماً بعد يوم، وهو ما نلمسه في قيام العديد من العلامات التجارية بإغلاق عدد من فروعها، كما حدث في دول عربية وآسيوية عدة، منها ماليزيا وبنغلادش وباكستان وإندونيسيا. وما إن يخفت الحديث الإعلامي عن سير أنشطة مقاطعة الشركات الداعمة لجيش الاحتلال حتى يعود لينتعش من جديد. وفي نفس الوقت لا يزال المستهلك العربي يتطلع إلى بدائل لمنتجات المقاطعة وزيادة عدد السلع المنتجة محلياً وتحسين الجودة، مع تعديل عادات ونمط الاستهلاك.

وبعد أن كانت مساحة المقاطعة تقتصر على الدول العربية أو الدول ذات الأغلبية المسلمة، باتت الرقعة تتسع يوم، ولم تؤتِ الاتهامات والمزاعم الموجهة من اللوبي الصهيوني ضد حملات المقاطعة ورموزها بمعاداة السامية والدعوة إلى العنف، ثمارها، بل العكس هو ما جرى، إذ ثبت للجميع أن إسرائيل هي دولة الإرهاب الأولى في العالم.

أحدث مثال على تأثيرات المقاطعة المتلاحقة هو تراجع مبيعات شركة ماكدونالدز العالمية خلال الربع الثاني من العام الجاري، للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات. وفي الجمهوريات السوفييتية السابقة ذات الأغلبية المسلمة والواقعة في وسط آسيا تصاعدت حملات مقاطعة منتجات الشركات الداعمة لإسرائيل في دول مثل طاجيكستان وأذربيجان وأوزبكستان، كما تواصلت في العديد من دول جنوب شرق آسيا. جديد المقاطعة أيضاً ما تواجهه شركة الملابس الرياضية الشهيرة أديداس، حيث دعوات مقاطعة متزايدة في أعقاب استبعادها عارضة الأزياء الأميركية من أصل فلسطيني بيلا حديد من حملتها الإعلانية. وفي كندا تواجه شركة كنتاكي مقاطعة، خاصة من قبل الجالية المسلمة، وهو ما دفعها إلى الإعلان عن البدء بتقديم الدجاج المحضر وفقاً للشريعة الإسلامية في بعض المناطق. المقاطعة لا تزال مؤثرة، ولذا يجب أن نواصل ولا نمل، فجيش الاحتلال لا يزال يواصل أيضاً قتل الأطفال والنساء في غزة، ولا يزال يعيث في الأرض فساداً، بل ويهدد بتوسيع دائرة المعارك لتشمل لبنان.

## بريطانيا ترضي الأطباء الشباب

لندن ـ **العربي الجديد**

أعلنت الحكومة البريطانية الجديدة والنقابة الممثلة للأطباء الشباب في إنكلترا عن اتفاق ينص على زيادات كبيرة في الأجور بهدف إنهاء حركة الإضرابات غير المسبوقة التي أثارها ارتفاع التضخم. وأدى ارتفاع الأسعار منذ عامين إلى كثير من النزاعات المجتمعية في المملكة المتحدة والتي لم يتم حل بعضها حتى الآن. وفي حين كانت حكومة المحافظين السابقة متشددة جدا مع المضربين، قرر حزب العمال فور توليه السلطة في بداية تموز/ يوليو إعادة إطلاق مفاوضات مباشرة مع عدد من الفئات مثل الأطباء وعمال السكك الحديد. وأعلنت الجمعية الطبية البريطانية (BMA) أنها تلقت عرضا من الحكومة يقترح زيادات كبيرة في الرواتب موزعة على سنوات عدة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة متوسطة بنسبة 22,3% لـ«الأطباء المبتدئين».

وشددت المنظمة على أن العرض لا «يعوض خسارة الأجور التي تكبدتها على مدى السنوات الـ15 الماضية»، لكنها اعتبرت في الوقت نفسه أنه يشكل «خطوة جيدة إلى الأمام بالنسبة إلى المهنة» وأنه يمثل عودة «الروح البناءة». ورحّبت وزيرة المال راشيل ريفز بما اعتبرت أنه «عرض عادل» و«فرصة لبداية جديدة» بين الأطباء والحكومة. وبدأ الأطباء المبتدئون الذين يشكلون نصف عدد الأطباء في إنكلترا تقريبا، إضرابهم منذ أكثر من عام ونصف عام. وفي كانون الثاني/يناير، أضربوا عن العمل لمدة ستة أيام متتالية، وهو أطول إضراب في تاريخ هيئة الخدمات الصحية الوطنية. وكانت ريفز أعلنت الاثنين أن العاملين في القطاع العام مثل المعلمين والأطباء من المقرر أن يحصلوا على زيادات في الأجور بقيمة 9,4 مليارات جنيه إسترليني (12,1 مليار دولار) مما سيضغط على الخزانة العامة، لكنها ستساعد في تجنب الإضرابات.

وأضافت ريفز أمام البرلمان أثناء إعلانها عن زيادات الأجور: «لقد أعلنت اليوم عن قرارنا بتلبية توصيات هيئات مراجعة الأجور، لأن الحكومة السابقة تقاعست عن الاستعداد لهذه التوصيات في ميزانيات وزاراتها». كذلك، قالت ريفز إن سلفها المحافظ ترك الإنفاق العام على طريق يقود إلى تخطي الميزانية بنحو 21,9 مليار جنيه إسترليني (28 مليار دولار) هذا العام، وأعلنت عن خفضه على الفور بواقع 5,5 مليارات جنيه إسترليني.

اقتصاد الناس

# المصريون يتحسسون جيوبهم بعد مراجعة صندوق النقد

يستعد المصريون لمرحلة قاسية جديدة، مع موافقة صندوق النقد على المراجعة الثالثة، واتجاه الحكومة لرفع أسعار الطاقة واحتمال بيع أصول تابعة للدولة

القاهرة ـ **عادل صبري**

تنفست الحكومة المصرية الصعداء، بعد موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الاثنين على إقرار المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، بينما يتحسس المواطنون جيوبهم، حيث جاءت الموافقة بعد ساعات من رضوخ الحكومة لطلبات صندوق النقد، برفع أسعار الوقود بنسبة 15%، والتزامها برفع أسعار الكهرباء ومياه الشرب في فواتير شهر أغسطس/ آب 2024. وكشفت أنطوانيت سايج نائب المديرة العامة لصندوق النقد في كلمتها أمام المجلس التنفيذي، عن مطالبة الحكومة بوقف دعم الطاقة بشقيها الكهرباء والوقود، بشكل شامل خلال 15 شهرا تنتهي بحلول ديسمبر/ كانون الأول 2025، مؤكدة أن إعادة أسعار الطاقة والمحروقات للمستهلكين إلى مستويات التكلفة أمر ضروري لدعم التزويد السلس بالطاقة للسكان والحد من اختلالات التوازن في القطاع. ودعت إدارة الصندوق الحكومة إلى احتواء المخاطر المالية الناجمة عن انخفاض إنتاج الغاز الطبيعي الذي ساهم في انقطاعات الكهرباء يوميا منذ العام الماضي، معتبرة رفع الأسعار بنحو 15% نهاية الأسبوع الماضي، نقطة بداية ويجب أن تتواصل لتحقيق التوازن بين التكلفة والعائد، بما يوقف دعم الطاقة من الموازنة العامة للدولة.

وينتظر أن تصل لجنة المراجعة الرابعة من الصندوق نهاية سبتمبر/ أيلول المقبل، للاتفاق على الشريحة الرابعة للقرض، يواكب ذلك ارتفاع جديد في أسعار المحروقات، وحصول اللجنة على خطة واضحة حول تحويل الدعم العيني الذي تقدمه الدولة للمواطنين على رغيف الخبز والسلع التموينية الأساسية إلى دعم نقدي، يجري تنفيذه اعتبارا من يوليو/ تموز 2025. ويمارس خبراء الصندوق ضغوطا كثيفة على الحكومة، لتسير وفق برنامج كشف عن تفاصيله في مارس/ آذار 2024. ويعتبر الصندوق أن تلك الضغوط خلال المراجعتين الأولى والثانية للبرنامج الاقتصادي، ساهمت في مواجهة نقص العملة الأجنبية وتحقيق الأهداف المالية، في إشارة إلى مشاركته في إتمام صفقة بيع مدينة رأس الحكمة للصندوق السيادي الإماراتي، مقابل 35 مليار دولار، ودعوته للدول والمؤسسات الداعمة للاقتصاد المصري، بمنح قروض إضافية تبلغ نحو 22 مليار دولار، لتحسين نظام المدفوعات. ويُلزم الصندوق الحكومة بالتحول إلى نظام سعر صرف مرن، في إطار سياسة يعتبرها «حجر الزاوية في برنامج الإصلاح الاقتصادي»، الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى خفض قيمة الجنيه بنسبة 40% منذ مارس الماضي أمام الدولار وباقي العملات الرئيسية.

وقد اعلن صندوق النقد استكماله مراجعة تسمح لمصر بسحب 820 مليون دولار، لافتا في بيان أصدره عقب اجتماع مجلسه التنفيذي، إلى أن الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بدأت تؤتي ثمارها، داعيا الحكومة إلى إحراز مزيد من التقدم في كبح جماح الشركات المملوكة للدولة، لوضع مصر على المسار نحو النمو بقيادة القطاع الخاص، وتسريع ممارسات تسهيل الأعمال وتحقيق المساواة لتجنب الممارسات التنافسية غير العادلة من قبل الشركات الحكومية. وأكد خبير التمويل والاستثمار الدكتور رشاد عبده لـ «العربي الجديد» أن الصندوق سيوجه بغلة جديدة من خبرائه، خلال الربع الأخير من العام الجاري، لمراجعة التزام الحكومة ببرنامج الإصلاح المتفق عليه مارس الماضي، ومدى سيرها على التعليمات التي وضعها مجلسه التنفيذي أخيرا، والتي تشمل مراجعة النفقات الحكومية، وتأهيل الشركات العامة للطرح أمام المستثمرين، وحوكمة البنك المركزي والبنوك العامة، للتفاوض على صرف القسط الرابع المخطط إصداره قبل نهاية العام.

وحول رؤيته لسوق الأعمال، في ضوء موافقة صندوق النقد على المراجعة الثالثة للاقتصاد المصري، أكد السيد أهمية النظر إلى برنامج طرح الشركات العامة للبيع من وجهة إيجابية، تساهم في توفير السيولة المالية للحكومة والنقد الأجنبي، للحد من تداعيات الأزمة المالية وشح الدولار، مشترطا أن تتم إجراءات البيع وفق تقييم موضوعي وعادل للأصول والشركات، بما يضمن استمرار أنشطة تلك الشركات بالعمل بكفاءة تحت إدارة القطاع الخاص وتشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات مماثلة لها، لتظل المنافسة قائمة في الأسواق لمصلحة الدولة والمستهلك. ولفت السيد إلى ضرورة أن طرح الأصول العامة للبيع بسعر عادل يساهم في تحسين الاقتصاد، ويمكن الحكومة من توفير الدولار بالأسواق، والسيطرة على التضخم عبر سياسات مالية ونقدية، مذكرا بأن عمليات الطرح للأصول العامة أصبحت برنامجا معروفا للمتخصصين والعامة، منذ أربع سنوات، مع ذلك لا ينفذ وفقا للخطط الموضوعة مسبقا، سواء عبر شراكات مع القطاع الخاص أو بالطرح أمام المستثمرين وبورصة الأوراق المالية. وشدد على حاجة الحكومة إلى بناء الثقة مع المستثمرين المصريين، وتقديم حوافز كاملة، تدفع مشروعاتهم للبقاء على قيد الحياة في ظل المعوقات التي تعرقلهم، وتحد من خروجهم للعمل بالخارج، ولتكون دافعا أمام المستثمرين الأجانب الراغبين في دخول السوق، بمشروعات إنتاجية، بدلا من الاعتماد على الاستثمار غير المباشر المدعوم بحركة الأموال الساخنة فقط.

**5**
مليارات دولار، هي قيمة القرض الذي قدمه صندوق النقد إلى مصر في 2022، مقابل التزامها بإصلاح شامل للاقتصاد، رُفع إلى 8 مليارات دولار، في مارس 2024، لمواجهة آثار الحرب على غزة، ونقص العملة الصعبة.

سوق في القاهرة، 22 أكتوبر 2022 (خالد الدسوقي/ فرانس برس)

متابعة

# لبنان يستعد للحرب... وقف مستمر للرحلات الجوية

بيروت ـ **العربي الجديد**

يعيش اللبنانيون في قلق يومي منذ إعلان الاحتلال الإسرائيلي استعداده لتنفيذ «ضربة قاسية»، بعدما اتهم حزب الله باستهداف مجدل شمس في الجولان المحتل، وهو ما نفاه الحزب. وتستعد المرافق والقطاعات الاقتصادية للعدوان، في حين يواصل عدد من الدول تحذيراته لرعاياه لعدم القدوم إلى لبنان، وتستمر شركات طيران في وقف رحلاتها مؤقتاً إلى مطار بيروت. وقال رئيس مجلس إدارة شركة طيران الشرق الأوسط، محمد الحوت، بعد اجتماعه مع رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي «أطلعت ميقاتي على أوضاع الشركة وجداول رحلاتها وأوضاع الشركات الأجنبية تجاه لبنان، ومن الضروري التوضيح أننا نؤخر خمس أو ستّ رحلات تصل بعد منتصف الليل أو فجراً إلى صباح اليوم التالي لأسباب تقنية تتعلق بتوزيع مخاطر التأمين بين لبنان والخارج، لأننا لا نريد خلال ساعة معينة صباحاً وجود عدد كبير من الطائرات في المطار، إذا لا سمح الله حصل شيء، وهو أمرٌ غير متوقع». وأضاف «هناك شركات ألغت رحلاتها من باب الحيطة»، أما في ما يخص جدول رحلات «طيران الشرق الأوسط»، فقال الحوت «هو مستمرّ، ومعظم الطائرات تتحرك بشكل طبيعي، فمثلاً من أصل ست وثلاثين رحلة هناك تأخير لحوالي خمس إلى ست طائرات ليلاً، فيما سائر الرحلات تسير بحسب المواعيد المحددة».

ونفى الحوت أن «يكون مطار رفيق الحريري قد تلقى أي تهديدات أو معلومات من أي مصدر بأن هناك ضربة للمطار»، مضيفاً «على العكس من ذلك، فما نعرفه أنّ المطار لم يتعرّض لأي تهديد ومن المفترض أن يكون محايداً لأنه لو كان لدينا أي تخوّف من حصول ضربة أو معلومات، فإننا لا نترك نصف عدد الطائرات في المطار، بل كنا أخرجناها».

وفي السياق، أصدرت نقابة مستوردي المواد الغذائية برئاسة هاني بحصلي بياناً الثلاثاء أطلقت فيه ما اعتبرته نداءً عاجلاً للوزارات والإدارات المعنية ناشدتها فيه في ظل الظروف الدقيقة والاستثنائية التي يمر بها لبنان «اتخاذ إجراءات إستثنائية وسريعة لتعجيل تخليص معاملات السلع الغذائية المستوردة الموجودة في مرفأ بيروت وتسليمها إلى أصحابها تمهيداً لتخزينها في المخازن في الداخل اللبناني بعيداً من أي مخاطر، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن الغذائي للبنانيين». وقالت: «ان مطالبتنا اليوم هي ليست شكوى بحق الوزارات والإدارات المعنية لجهة وجود تقصير يحصل في موضوع المعاملات وإخراج البضائع، إنّما من أجل لفت انتباه المسؤولين المعنيين في الدولة لضرورة اتخاذ تدابير سريعة لنقل السلع الغذائية التي وصلت إلى مرفأ بيروت إلى أماكن آمنة».

وكانت شركات طيران عالمية، أعلنت الاثنين، تعليق رحلاتها إلى مطار رفيق الحريري بالعاصمة بيروت، جاء ذلك، في بيانات صحافية منفصلة لتلك الشركات، وتصريحات لوسائل إعلام دولية، في وقت ساد بعض الإرباك رحلات الطيران المغادرة والقادمة من وإلى لبنان منذ الأحد. وقالت شركة طيران إيجيان إيرلاينز اليونانية الثلاثاء إنها ألغت رحلاتها إلى بيروت حتى الأول من أغسطس في ظل الوضع الراهن. أضافت: «نقيّم باستمرار التطورات وفقًا لتعليمات السلطات المعنية»، بحسب وكالة «رويترز». والاثنين، قالت مجموعة الخطوط الجوية الألمانية لوفتهانزا في بيان إنها علقت رحلاتها إلى لبنان حتى 5 أغسطس/آب المقبل، وهو الموعد ذاته الذي أعلنته شركة الطيران السويسرية.

بينما أعلنت شركة «إير فرانس» الفرنسية تعليق رحلاتها يومي الاثنين والثلاثاء إلى لبنان، بعد تأجيل رحلات تتبع خطوط الشرق الأوسط اللبنانية، وإلغاء رحلات كانت مجدولة اليوم من ألمانيا وهولندا والسويد.

مطار بيروت الدولي، 28 يوليو 2024 (حسام شبارو/ الأناضول)

أخبار العرب

### قفزة في فوائد الديون المصرية

قفزت فوائد الديون المصرية بنسبة 80,4% على أساس سنوي، مسجلة نحو 1,322 تريليون جنيه (27,28 مليار دولار) في الـ11 شهراً الأولى من العام المالي 2023-2024، المنتهي في 30 يونيو/ حزيران الماضي، مقارنة مع الفترة المماثلة من العام المالي السابق عليه (2022-2023).

وأظهر تقرير صادر عن وزارة المالية المصرية، أن فوائد الديون استحوذت على ما يقرب من 60% من جملة الإيرادات العامة للدولة، فيما شكلت نحو 48,5% من إجمالي المصروفات الحكومية في الفترة نفسها. وأشار التقرير إلى ارتفاع الإيرادات بنحو 37,7% على أساس سنوي إلى 2,22 تريليون جنيه، والمصروفات بنسبة 43% إلى نحو 2,72 تريليون جنيه، بعجز نقدي يبلغ نحو 500 مليار جنيه. أيضاً، نمت الإيرادات الضريبية على أساس سنوي بنسبة 36% إلى نحو 1,44 تريليون جنيه، مقسمة بواقع 600 مليار جنيه حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، و599 مليار جنيه للضريبة على الدخل، و169,3 مليار جنيه للضرائب على الممتلكات، و64,7 مليار جنيه للضرائب على التجارة الدولية (الجمارك).

### كوفسترو الألمانية: قرب إبرام صفقة مع أدنوك

قالت شركة كوفسترو الألمانية للكيميائيات، الثلاثاء، إنها تتوقع الإعلان في وقت قريب نسبيا عن آخر المستجدات المتعلقة بصفقة محتملة مع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، وذلك بعد خفض الحد الأقصى لتوقعات أرباحها. وذكر كريستيان باير المدير المالي لكوفسترو في مقابلة مع «رويترز»: «المحادثات مع أدنوك مستمرة بطريقة بنّاءة جدا، نتوقع الإعلان عن آخر المستجدات في وقت قريب نسبيا». وقالت كوفسترو في يونيو/ حزيران إنها تكثف المحادثات مع «أدنوك» بعدما قدمت شركة الطاقة الإماراتية عرض استحواذ محسن بقيمة 11,7 مليار يورو (12,7 مليار دولار) بعد أكثر من عام على التواصل معها. وتتوقع الشركة الألمانية أن تبلغ أرباحها قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك في عام 2024 بين 1,4 و1,5 مليار يورو (1,1 مليار و1,5 مليار دولار)، في تخفيض للحد الأقصى للأرباح من 1,6 مليار يورو، مستشهدة بالبيئة الاقتصادية الصعبة.

تقارير عربية

اسواف

# السودان: مليار دولار لاستيراد السلع الاستراتيجية

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أعلن بنك السودان المركزي عن إطلاق محفظة سلعية بقيمة مليار دولار لتمويل استيراد السلع الاستراتيجية المحددة من قبل وزارة التجارة والتموين، وتشمل المواد البترولية، القمح، الدقيق، الدواء، وذلك لخفض الطلب على النقد الأجنبي، وتحقيق الاستقرار في معدل التضخم. وأشار البنك المركزي في بيان إلى استمرار جهوده بالتنسيق مع المحفظة والمؤسسات المالية والإقليمية والدولية لزيادة موارد النقد الأجنبي لتمويل استيراد السلع الأخرى والحصول على قروض للحفاظ على استقرار سعر الصرف. وكشف البنك عن منشور مرتقب للمصارف لتوضيح استراتيجية بمبادرة من بنك السودان المركزي، لتوفير العملة الحرة للمستوردين، وحظرت الضوابط على الشركات المستوردة استيراد أي مواد بترولية من دون إذن مسبق من الوزارة. وقال المحلل الاقتصادي عادل عبد العزيز لـ«العربي الجديد»، إن السودان يحتاج لما بين 100 إلى 150 مليون دولار شهريا لاستيراد المواد البترولية من بنزين وسولار ومازوت وغيرها، وأشار إلى أهميتها في إنتاج الكهرباء وتحريك الأساطيل لنقل المنتجات المختلفة، وأيضاً لحركة المركبات العامة والخاصة لنقل المواطنين يوميا، ولفت إلى أن تكوين محفظة ذات الصلة، ونصت على تكوين محفظة استراتيجية لاستيراد السلع الرئيسية هو حل ملائم شرط ضبط الاستيراد بصورة واضحة جدا بحيث لا يحدث انفلات في الكميات التي يتم استيرادها أو تهريب بعضها إلى دول الجوار.

تسببت الحرب في تراجع غير مسبوق في الإيردات العامة

وقال الوزير السابق للنفط إسحاق جماع لـ«العربي الجديد»: «نحذرنا من قبل من فتح باب الاستيراد الحر للمنتجات البترولية لكل من يرغب، لكونها سلعة وسيطة مؤثرة في كل القطاعات الإنتاجية وليست سلعة نهائية كالسكر»، وأشار إلى أن جل المستوردين لا يملكون الحلقة الأخيرة من وسائل التفريغ من الميناء والمستودعات حتى المستهلك الأخير، واعتبر أن المشكلة الكبرى تكمن في عدم امتلاكهم موارد بالنقد الأجنبي ويقومون باستغلال العوائد من العملة المحلية لشراء الدولار من السوق المحلي، ما أدى إلى تصاعد التضخم وتدهور سعر الجنيه. ولفت جماع إلى أهمية هذه الضوابط في وضع حد لانفلات سعر الصرف، واستطرد قائلا: «غير أن هذه الإجراءات لا تعتبر كافية ما لم تتم إدارتها بصورة جيدة، لأن الحكومة متحكمة أصلا في استلام المواد البترولية من البواخر وإيداعها في مستودعاتها»، وشدد على ضرورة فرض قدر من الضبط قبل انسياب السلع للمستهلك، فضلا عن إزالة بعض التقاطعات بين وزارتي المالية والنفط في الإدارة الفنية والتحكم في الانسياب، ودعا الجهات المختصة إلى تكوين آلية إدارية لتقييم إنشاء المحفظة الاستراتيجية.

وقال الخبير المصرفي لؤي عبد المنعم لـ«العربي الجديد»، إن الحرب تسببت في تراجع غير مسبوق في الإيرادات العامة وارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق، نتيجة توقف معظم المصانع وانحسار المساحات المزروعة بعد خروج مشروع الجزيرة عن دائرة الإنتاج، وبالتالي تراجع الصادرات وتأثير ذلك على قيمة العملة المحلية مقابل الدولار في السوق الموازي، حتى وصل سعر الدولار إلى ثلاثة آلاف جنيه، قبل أن يهبط تدريجيا بعد إجراءات أمنية اتخذتها السلطات في مواجهة تجار العملة، ووصل إلى 2600 جنيه في 25 يوليو/ تموز 2024. وتابع عبد المنعم أن بنك السودان عالج هذا التراجع المضطرد في قيمة العملة المحلية بتكوين محفظة استراتيجية لتوفير العملة الحرة لمستوردي الوقود والسلع الاستراتيجية من إنتاج الذهب الكلي البالغ في النصف الأول من العام الحالي 2024 حوالي 29 طناً، وحقق إيرادات في الفترة ذاتها بلغت حوالي 748 مليون دولار. وفي السياق، أشار عبد المنعم إلى قيام السلطات المالية والتجارية من جانبها بفرض ضوابط جديدة لتوظيف المحفظة بشكل أمثل، بما يضمن توفير العملة الأجنبية لمستحقيها، والحد من الطلب على الدولار في السوق الموازي عبر تنظيم عطاء للشركات التي لديها رخصة استيراد مواد بترولية وسلع استراتيجية لتغطية احتياجات البلاد لفترة محددة من شهر إلى شهرين، كما دعا إلى تفعيل إجراءات استرداد إيرادات الصادرات للحد من المضاربة في السوق الموازي من قبل المستوردين للسلع الاستراتيجية، وتفعيل الرقابة على تجار العملة وضبطهم، وشدد على أهمية اتخاذ قرار عاجل وحاسم بحظر استيراد السلع غير الضرورية والمنافسة للإنتاج المحلي، وتعزيز السيولة المصرفية وحشد الموارد لتمويل التنمية وإصلاح ما دمرته الحرب.

وقال مدير البنك السوداني الفرنسي عثمان التوم لـ«العربي الجديد»، إن المرتكز الرئيس هو الذهب، وتساءل: «ما هو السعر الذي تحصل به المحفظة على الذهب، ومن يحدد هذا السعر، وهل تشتري المحفظة من المعدنين مباشرة أم من التجار أم عن طريق عطاءات؟». ودعا التوم إلى وضع آلية محكمة لمنع المضاربات في الذهب، كونه المصدر الوحيد الذي عن طريقه يتم سداد فواتير المواد البترولية، وأشار إلى أن الذهب يلعب دورا إيجابيا في استقرار سعر الصرف وربما انخفاضه. وطالب التوم بالتحقق من وجود طريقة لشراء الذهب بسعره الحقيقي من دون وسطاء ومضاربات لضمان نجاح المحفظة.

محطة وقود في الخرطوم، 10 يونيو 2021 (أشرف الشاذلي/ فرانس برس)

السعودية تتجه إلى ليثيوم تشيلي

قال وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي بندر الخريف إن شركة منارة المعادن السعودية تبحث فرص الاستثمار في إنتاج الليثيوم في تشيلي بأميركا الجنوبية. وأضاف الخريف في مقابلة خلال زيارة لدولة تشيلي الاثنين، أن الشركة، وهي مشروع مشترك بين شركة التعدين المملوكة للدولة (معادن) وصندوق الاستثمارات العامة، تعكف على «تحليل الخيارات المختلفة». وتعمل السعودية على تأمين الحصول على الليثيوم ومعادن أخرى في إطار هدفها للتحول إلى مركز لتصنيع البطاريات والمركبات الكهربائية. وتابع الخريف: «أعتقد أننا يمكن أن نرى شيئاً يحدث مع منارة في ما يتعلق بالأصول التشيلية هنا. هذا منطقي للغاية»، مضيفاً أنه لمس «التزاماً كبيراً» من الحكومة التشيلية بالمساعدة في تأمين الاستثمار.

ليبيا

# الأسر تشكو من ضعف الدينار

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

يقول عبد العزيز الدرناوي، وهو المواطن الليبي الذي يقطن في منطقة النشيع، شرقي طرابلس، مع عائلته المكونة من زوجته وأربعة أطفال، إنه يعمل سائق سيارة أجرة، ومدخوله اليومي لا يكفي لتوفير مصاريف الأسرة وتغطية الإيجار الشهري للمنزل. ويوضح عبد العزيز لـ «العربي الجديد» أنه خلال السنوات الأخيرة زاد سوء الأوضاع المعيشية للأسر، إذ تتناقص المداخيل في المقابل يرتفع الغلاء في أسعار كل السلع والخدمات. ويقول إنّه على مدار سنوات عديدة، كانت حياته مستقرة، وكان قادراً على توفير الطعام والملابس والتعليم لأطفاله من خلال العمل سائق سيارة أجرة، وإن دخله اليومي يناهز 50 ديناراً (سعر الصرف 4,85 دنانير)، أما الآن فالدخل لا يكفي للعيش الكريم. وما كان يشتريه بسعر زهيد أصبح يكلفه ضعف الثمن. وأصبح من الصعب عليه توفير السلع الأساسية مثل الدقيق والسكر والزيت.

وفي جنوب طرابلس، يقول أيمن الفرجاني (25 عاماً) إنّه خريج قسم العلوم السياسية منذ ثلاث سنوات ولم يتحصل على فرصة عمل بالقطاع العام. يشرح لـ «العربي الجديد» أنه يعمل في أحد المقاهي بمرتب 1500 دينار لا يكفيه لتغطية تكاليف النقل وشراء مقتنيات شخصية وتوفير مصاريف للأسرة، مضيفاً أنه لا يستطيع الادخار، فيما الأطفال لا يحصلون على الكميات والنوعية نفسها من الطعام التي اعتادوا عليها قبل فرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي. ويرى المحلل الاقتصادي محمد الشيباني أن الناتج المحلي الليبي تراجع خلال السنوات الأخيرة مع تصاعد الأزمات المعيشية التي يعانيها المواطن وسط الغلاء ونقص السيولة النقدية وضعف القدرة الشرائية للدينار. ويضيف أن التضخم في ليبيا يتفاوت بشكل كبير بحسب المناطق، خاصة في ظل الانقسام السياسي بالبلاد، ما أثر بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية. ويشرح لـ «العربي الجديد» أن أي مواطن يتقاضى أقل من 2300 دينار ويعول أسرة يعيش تحت خط الفقر، خاصة بعد الضريبة على مبيعات النقد الأجنبي التي رفعت قيمة الدولار إلى 6,15 دنانير من جهته، يؤكد أستاذ الاقتصاد الجامعي أن الطبقة الوسطى بدأت تتلاشى في المجتمع مع انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد. ويلفت لـ «العربي الجديد» إلى أن المواطن يعاني أزمات معيشية رغم وجود الدعم على المحروقات والكهرباء وبعض الأدوية.

ويشير إلى أن 40% من الإنفاق الأسري في ليبيا يذهب لشراء الغذاء، والمواطن لا يستطيع توفير بعض الأموال للادخار بسبب التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للدينار، مذكراً بأن أول خفض في سعر الصرف كان بنسبة 70% مطلع عام 2021 وفي عام 2024 تم فرض ضريبة على الدولار، مؤكداً أن مؤشر الأسعار يعتمد بشكل أساسي على سعر الصرف بالسوق الموازي. وكتب الخبير الاقتصادي الأميركي، ستيف هانكي، أن معدلات التضخم في ليبيا تزيد بنحو 26 ضعفاً عن معدل التضخم الرسمي في ظل انعدام الاستقرار الاقتصادي بالبلاد. ويشرح أن استمرار الإغراق عبر حسابه على منصة «إكس»، أن معدل التضخم في ليبيا يبلغ 37% سنوياً»وفي أوائل عام 2024، تم إعلان ضريبة مؤقتة بنسبة 27% على جميع مشتريات النقد الأجنبي، إلى جانب تخفيف بعض القيود التي تم فرضها سابقاً.

ومن المقرر تطبيق الضريبة حتى نهاية عام 2024. وذكر تقرير للبنك الدولي أن نصف السكان في سن العمل ينشطون في سوق العمل الليبي ويعمل معظمهم في القطاع العام (44%). ويقدر معدل البطالة بنحو 15,3% لعام 2022، مع ارتفاع المعدلات بين النساء والشباب (18,4 و23,1%) على التوالي). وفي حين لا تتوفر تقديرات رسمية للفقر حتى الآن، يبلغ متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للأسرة 3094 ديناراً أو نحو 645 دولاراً وهناك ثلاثة أسعار لسعر الصرف الأول المشمول بالضريبة بسعر 6,15 دنانير للدولار، وسعر الصرف الرسمي بـ 4,8 دنانير للدولار وسعر الصرف في السوق الموازي بسبعة دنانير للدولار وحذر البنك الدولي من ارتفاع الدين العام في ليبيا مع بلوغه مستوى يعادل 126% من الإيرادات الحكومية، وذلك في وقت زاد فيه الإنفاق الإجمالي على الرواتب. ويقول المصرفي معتز هويدي، لـ«العربي الجديد»، إن الدين الأميركي) الذي يجتمع هذا الأسبوع لاتخاذ قرار بشأن السياسة النقدية واتجاهات أسعار الفائدة وترقيمهم أيضاً لصدور بيانات التضخم والبطالة وغيرها. ومن المتوقع أن يبقي مجلس الفيدرالي على أسعار الفائدة من دون تغيير في نهاية اجتماعه الذي يستمر يومين والذي يبدأ في وقت لاحق من اليوم، لكنه يفتح الباب لتيسير السياسة في وقت مبكر قد يكون في سبتمبر/ أيلول المقبل في حالة الإقرار باقتراب التضخم من المستهدف له عند اثنين في المئة.

أخبار العالم

### أرباح «بي.بي» تقترب من 2,8 مليار دولار

قالت شركة بي بيBP البريطانية للطاقة الثلاثاء، إن أرباحها تجاوزت التوقعات في الربع الثاني وبلغت 2,76 مليار دولار، وأعلنت زيادة توزيعاتها النقدية وتمديد برنامج إعادة شراء الأسهم. ورفعت بي بي توزيعاتها النقدية إلى ثمانية سنتات للسهم من 7,27 سنتات، بما يتماشى مع توقعات المحللين استناداً إلى بيانات مجموعة بورصات لندن. وأبقت الشركة على معدل برنامج إعادة شراء أسهمها عند 1,75 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. وقالت إنها ستظل ملتزمة بشراء ما إجمالي قيمتهٔ سبعة مليارات دولار من الأسهم هذا العام. وبلغت أرباح تكلفة الاستبدال الأساسية، وهي تعريف الشركة لصافي الربح، 2,76 مليار دولار في الأشهر الثلاثة حتى يونيو حزيران متجاوزة توقعات المحللين في استطلاع أجرته الشركة بأرباح عند 2,54 مليار دولار. يأتي هذا بعد أرباح بلغت 2,7 مليار دولار في الربع السابق و2,6 مليار دولار قبل عام.

### فتور الإقبال على الذهب مع قرب اجتماع الفيدرالي

تراجع الإقبال على الذهب الثلاثاء، مع بحث المستثمرين عن المزيد من المؤشرات على موعد خفض أسعار الفائدة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) الذي يجتمع هذا الأسبوع لاتخاذ قرار بشأن السياسة النقدية واتجاهات أسعار الفائدة وترقيمهم أيضاً لصدور بيانات التضخم والبطالة وغيرها. ومن المتوقع أن يبقي مجلس الفيدرالي على أسعار الفائدة من دون تغيير في نهاية اجتماعه الذي يستمر يومين والذي يبدأ في وقت لاحق من اليوم، لكنه يفتح الباب لتيسير السياسة في وقت مبكر قد يكون في سبتمبر/ أيلول المقبل في حالة الإقرار باقتراب التضخم من المستهدف له عند اثنين في المئة.

مال وسياسة

يسيطر هاجس خفض التصنيف الائتماني لدولة الاحتلال بسبب نفقات الحرب المتزايدة على أسواق المال في تل أبيب، وتنعكس آثار ذلك بشكل مباشر على سعر صرف الشيكل والسندات التي يعتمد تسعيرها على تصنيفات وكالات التصنيف العالمية

# أسواق إسرائيل قلقة من حرب لبنان

## الشيكل يتراجع بشدة وسط مخاوف خفض التصنيف الائتماني

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يتزايد القلق داخل أسواق دولة الاحتلال من تداعيات احتمال اجتياح لبنان على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تراجع الشيكل في أسواق تل أبيب بشكل حاد أمام الدولار واليورو في بداية الأسبوع. ويقول كوبي ليفي، رئيس استراتيجية الأسواق في بنك لئومي، لموقع غلوبس الاقتصادي يوم الاثنين إنّه خلال الأسبوع الماضي «كان هناك تدهور في المعنويات المحلية، مقارنة بالتفاؤل الذي كان موجوداً في السوق في الأسبوعين السابقين لذلك». وحسب الصحيفة العبرية «بأتي ذلك التدهور في أعقاب الهجوم على مجدل شمس، والخوف المتزايد من رد الفعل العنيف، وإطالة أمد المفاوضات بشأن صفقة الرهائن». ويعتقد ليفي أن التأثيرات ستؤدي إلى استمرار انخفاض قيمة الشيكل مقابل العملات الرئيسية، ذلك لأن الوضع في الشمال «يزيد من المخاوف وعدم اليقين وتقلبات الأسواق. ويرى محللون أن «التقلب في السيناريو الرئيسي سيؤدي إلى استمرار التقلبات في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بين 3,6 شيكل/ دولار و3,8 شيكل/ دولار، كما حدث خلال الأشهر الثمانية الماضية». وفي سوق الصرف الأجنبي بتل أبيب، تراجعت العملة الإسرائيلية بشكل حاد يوم الاثنين مقابل الدولار واليورو بسبب المخاوف من الحرب في لبنان والقلاق المصاحبة لتهديدات جيش الاحتلال باجتياح لبنان. وفي تعاملات بعد الظهر بين البنوك، تراجع الشيكل بنسبة 1,59% مقابل الدولار ليصل إلى 3,739 شيكل/ دولار، كما تراجع بنسبة 1,50% مقابل اليورو عند 4,053/ يورو. وهذا المستوى قريب من الحد الأقصى الذي توقعه بنك إسرائيل المركزي وقدره بـ 3,8 شيكل مقابل الدولار. وكان البنك قد حدّد يوم الجمعة سعر الشيكل مقابل الدولار التمثيلي بنسبة 0,739% ليصل إلى 3,680 شيكل/ دولار، وتم تحديد سعر الشيكل التمثيلي لليورو بنسبة 0,721% عند 3,993 شيكل/ يورو.

وحذر مسؤول الميزانية من احتمال تخفيض جديد للتصنيف الائتماني للكيان المحتل. وفي رسالة إلى وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، ألمح مفوض الميزانيات يوغيف غرادوس إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني لإسرائيل. ووفق تقرير «غلوبس» أمس الثلاثاء، كتب غرادوس إلى وزير المالية سموتريتش، محذراً من عواقب التأجيل المتكرر للمناقشات حول ميزانيتي 2025 والميزانية حول استعداد وقدرة الحكومة على التعامل مع التحديات الاقتصادية والمالية في مواجهة الحرب. وألمح في رسالته إلى أن المزيد من التخفيضات في التصنيف الائتماني السيادي لإسرائيل قد يكون في المستقبل القريب، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الدين أكثر تكلفة وينقل كاهل الميزانية في السنوات المقبلة.

ووفق التقرير «بسبب الصعوبات داخل الائتلاف، تسعى الحكومة جاهدة للموافقة على الميزانية وتمريرها في الكنيست». وتقدر الحكومة الإسرائيلية العجز في الميزانية بنحو 6,6%، ولكن محللين يرون أن العجز الحقيقي بالميزانية بلغ 9% من الناتج المحلي الإجمالي. ويقدر صندوق النقد الدولي حجم الاقتصاد الإسرائيلي بنحو 525 مليار دولار. وبلغ إجمالي حجم دين دولة الكيان 62,1% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023، ارتفاعاً من 60,5% في 2022 بسبب ارتفاع الإنفاق الحربي، ومن المتوقع أن يصل إلى 67% في العام الجاري 2024، وفق ما ذكرت رويترز في منتصف إبريل/ نيسان الماضي.

وقالت وزارة المالية في وقت سابق إن عجز الموازنة العامة أدى إلى مضاعفة اقتراض البلاد العام الماضي. وذكرت الوزارة وفق رويترز أن إسرائيل جمعت 160 مليار شيكل (43 مليار دولار) من الديون في عام 2023، نصفها 81 مليار شيكل منذ اندلاع الحرب في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وقال المحاسب العام بالي روتنبرغ إن عام 2023 كان عاماً مليئاً بالتحديات وتطلب زيادة حادة في احتياجات التمويل، كما «تطلب تعديلات تكتيكية واستراتيجية» في خطة الحكومة لزيادة الديون، وفق رويترز.

وأوضح غرادوس أنه بموجب البرنامج الأصلي لعملية الميزانية، كان من المفترض أن توافق الحكومة على الميزانية في 15 أغسطس/ آب المقبل، لكن هذا لن يحدث، لأن العملية لم تبدأ بعد. ورأى أن النتيجة قد تكون أن عام 2025 سيبدأ بلا موازنة جديدة، ولذا ستدار وفق موازنة شهرية. ويقول غرادوس إن هذا «يضع إطاراً صارماً، دون أي سلطة تقديرية للحكومة، ومستويات إنفاق صارمة لا تسمح للحكومة بإنفاق الأموال على العديد من الأنشطة، وبعبارة أخرى، لن تتمتع الحكومة بأي سلطة تقديرية فيما يتصل بالميزانية، وهو ما يشكل إشكالية من وجهة النظر السياسية والاقتصادية، وسوف يجعل من الصعب إدارة الإنفاق الحكومي في زمن الحرب». ووفق بيانات شركة ماكرو إيكونوميك تايمز سيرز اند سنات العالمية التي تعرف اختصاراً بـ«سي إي آي سي» التي تجمع بيانات من 50 دولة، فإن إجمالي دين الحكومة الإسرائيلية بلغ 310,8 مليارات دولار في ديسمبر 2023، مقارنة بـ 294,7 مليار دولار في العام السابق. ويتم تحديث بيانات ديون الحكومة الإسرائيلية سنوياً، وهي متاحة من ديسمبر/ كانون الأول 1995 إلى ديسمبر 2023، وفق الشركة. وعلى الرغم من أنه لا يزال من غير المستحيل إقرار ميزانية جديدة للكيان قبل بداية عام 2025، لكن بحسب غرادوس، فإن الجدول الزمني الضيق سيحد من القدرة على تحسين العمل على الميزانية والمرونة اللازمة لاتخاذ قرارات معقدة. وقال غرادوس: «إذا تقرر تأجيل الجدول الزمني لعملية الميزانية، فإننا نعتقد أن هناك حاجة كبيرة لإدخال تدابير التقارب الآن» وقال لوزير المالية: «إننا نوصي بتعزيز التدابير لتجميد الزيادات التلقائية في الموازنة». تابع: «سنرى الآن ما إذا كان سموتريتش قادراً على الاستجابة لتوصيات قسم الميزانيات وإقناع زملائه الوزراء بتبني إجراءات التوازن المالي حتى عندما يكون ذلك مشكلة سياسية».

وهنالك قلق في سوق المال الإسرائيلية من تأجيل الموافقة على الميزانية على سندات الخزينة وسعر صرف الشيكل. في هذا الصدد يقول الرئيس التنفيذي لشركة بريكو لإدارة المخاطر والتمويل والاستثمار في تل أبيب، يوسي فريمان، لـ«غلوبس»: «بعد الصدمة الأولية، تعتمد احتمالية انخفاض قيمة العملة على طبيعة الرد الإسرائيلي وعواقبه، مع استفادة السوق من انخفاض قيمة تحويلات العملات الأجنبية». يذكر أن العملة الإسرائيلية استفادت خلال العام الجاري في بعض ارتفاعاتها أمام الدولار من انتعاش سوق المال الأميركي «وول ستريت»، إذ تحول الشركات الإسرائيلية الأرباح وتوزيعات الأسهم إلى إسرائيل، وهو ما يرفع من تدفق الدولارات في الاقتصاد الإسرائيلي.

تظاهرات ضد حرب غزة في وول ستريت، 15 أبريل 2024 (سبنسر بلات/ Getty)

### ديون إسرائيل تجاوزت 310 مليارات دولار في إبريل الماضي

## زيادة الضرائب

تجر الحرب على غزة والتهديد باجتياح لبنان، إسرائيل على زيادة الإنفاق والبحث عن مصادر تمويل إضافية. ووفق تقارير عبرية، وافقت إسرائيل على تطبيق الضريبة العالمية البالغة 15% على شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات العاملة في أسواقها، بما في ذلك «فيسبوك» و«أبل» و«أمازون» و«غوغل». وكانت وزارة المالية أعلنت في 28 يوليو/ تموز أنها ستطبق الحد الأدنى للهوامش للضريبة الإضافية (QDMTT) اعتباراً من عام 2026.

# تصعيد أنقرة قد يهدد واردات إسرائيل النفطية

قالت تقارير إن تصعيد بين أنقرة وتل أبيب بعد تصريحات الرئيس التركي أردوغان قد تهدد تدفق النفط لإسرائيل وصادرات الغاز إلى أوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

على الرغم من أن إسرائيل لم تأخذ تهديد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على مأخذ الجد، أشارت تقارير عبرية إلى أنّ العلاقات مع تركيا ذات أهمية كبيرة لدولة الاحتلال من حيث الحصول على الواردات من النفط. وكان أردوغان قد أبلغ الصحافيين بعد اجتماع لمجلس الوزراء في العاصمة أنقرة، يوم الثلاثاء، أنّ «إسرائيل، التي تحظى بدعم سياسي وعسكري واقتصادي من الدول الغربية، تضع أعينها على الدول المجاورة، مما يشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي». وقارن أردوغان بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وهتلر وفق المصادر التركية. وبعد وقت قصير من خطاب أردوغان، قال وزير الخارجية الإسرائيلي إسرائيل كاتس في منشور على موقع إكس، إن الرئيس التركي «يتبع خطى الدكتاتور العراقي السابق صدام حسين من خلال التهديد بمهاجمة إسرائيل». وكانت تركيا قد قطعت علاقاتها التجارية مع إسرائيل، في بداية مايو/أيار الماضي.

ووفق تقرير بصحيفة «غلوبس» يوم الاثنين، تعد أذربيجان مورداً مهماً للنفط إلى إسرائيل، ويصل النفط إلى إسرائيل عبر خط أنابيب BTC (باكو-تبليسي-جيهان). وفي ميناء جيهان في جنوب تركيا، يتم تحميل النفط على ناقلات متجهة إلى حيفا، بحسب مكتب الجمارك في باكو، ارتفعت واردات إسرائيل النفطية من أذربيجان بنسبة 55% في النصف الأول من عام 2024، لتصل إلى 1,583 مليون طن بقيمة 989 مليون دولار.

ورغم الحرب على غزة، وطريقة وصول النفط إلى إسرائيل عبر تركيا، انتقلت دولة الاحتلال من ثالث أكبر مستورد للنفط الأذربيجاني في النصف الأول من عام 2023 إلى ثاني أكبر مستورد في النصف الأول من العام الحالي، حيث بلغت حصتها 14% من صادرات النفط الأذربيجانية، وتأتي في المرتبة الثانية بعد إيطاليا التي استوردت 4,273 ملايين طن. وحسب تقرير «غلوبس»، فإن أردوغان صديق مقرب للرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، وبالتالي تتخوف مصادر في تل أبيب من أن يستغل الرئيس التركي علاقته مع العاصمة باكو للتأثير بشكل مباشر على تدفق النفط إلى إسرائيل التي يعاني اقتصادها من التضخم. في الصدد ذاته، يرى تحليل بمعهد مجلس العلاقات الخارجية الأميركي، في 23 أغسطس 2022، أنّ تركيا مهمة بالنسبة لإسرائيل، ومن المهم دائماً لإسرائيل إقامة علاقات مع الدول غير العربية في الشرق الأوسط وما حوله. كما أن تركيا مهمة أيضاً للأمن القومي الإسرائيلي، من بين أمور أخرى. ويشير التحليل إلى أن أحد أهم العوامل التي تدفع إسرائيل للتقارب مع تركيا، هو الغاز الطبيعي، الذي اكتشفته إسرائيل قبالة سواحلها في عام 2010. ومن بين الأماكن والأسواق التي تزغب إسرائيل في بيع غازها فيها هي أوروبا. ويقول التحليل إن الطريقة الأكثر جدوى اقتصادياً لإيصال الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا هي عبر تركيا. وتأمل واشنطن أن يحقق تقارب إسرائيل مع تركيا مكاسب اقتصادية، خاصة في الحد من اعتماد أوروبا على روسيا في الحصول على الطاقة والغاز الطبيعي. وسط تلك الأجواء المليدة وحالة الترشق التركي الإسرائيلي، فإنّ السؤال المطروح: هل ينبغي أخذ تل أبيب تهديد أردوغان على محمل الجد؟

وفق محللين، فإنه ليس سراً أن تركيا كانت شريكا تجاريا مهما لإسرائيل، لكنها لم تعد كذلك، بسبب الحصار الذي فرضه أردوغان على الصادرات التركية المتجهة للأسواق الإسرائيلية. ووفقا للإحصاءات التركية، بلغت الصادرات من تركيا إلى إسرائيل في مايو من هذا العام 4,42 ملايين دولار فقط، أي أقل بنسبة 99% عما كانت عليه في مايو 2023. وبالنسبة لعام 2024 حتى نهاية مايو، انخفض إجمالي الصادرات من تركيا إلى إسرائيل بنسبة 38,4% إلى 1,42 مليار دولار. ومع ذلك، فإن لإسرائيل مصلحة واضحة في الحفاظ على نوع من الاستقرار في العلاقات بين البلدين، قدر الإمكان، وهذه المصلحة تكمن في الطاقة. يُذكر أن تركيا أوقفت في بداية مايو/ أيار الماضي جميع أنشطة التجارة مع إسرائيل حتى تسمح البلاد بتدفق كاف وغير منقطع للمساعدات الإنسانية التي ترسلها للفلسطينيين في غزة. وتقدر قيمة التجارة بين البلدين 6,8 مليارات دولار في عام 2023، منها 76% صادرات تركية، بحسب معهد الإحصاء التركي. وبلغ إجمالي واردات إسرائيل من تركيا 4,6 مليارات دولار في عام 2023، مما يجعلها سادس أكبر مصدر لواردات إسرائيل، وفقاً لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي. وكانت الواردات الرئيسية من تركيا هي الصلب والآلات والمعادن والوقود بالإضافة إلى المنتجات الطازجة والمنتجات الغذائية.

### تقدّر قيمة التجارة بين تركيا وإسرائيل في 2023 بـ6,8 مليارات دولار

أردوغان يشيد بموقف إسبانيا من الحرب على غزة، 13 يونيو 2024 (بيير فيليبي/ فرانس برس)

# انكماش مفاجئ لاقتصاد ألمانيا

برلين ـ **العربي الجديد**

انكمش الاقتصاد الألماني على نحو غير متوقع في الربع الثاني من العام الجاري، بعدما تجنب الوقوع في فخ الركود في بداية العام، ما يدل على أن أكبر اقتصاد في منطقة اليورو لم يتمكن من الانطلاق رغم تخفيف ضغوط التضخم. وأظهرت بيانات أولية أصدرها مكتب الإحصاءات الاتحادي، الثلاثاء، أن الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا انكمش 0,1% في الربع الثاني مقارنة بالربع السابق.

ووفق الأرقام الرسمية، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا على الصعيدين الشهري والفصلي في الربع الثاني من عام 2024، بعد نموه في الربع الأول، وذلك في ظل انخفاض الاستثمار في المعدات والبناء. وأمس الثلاثاء، تساءل تحليل بوكالة بلومبيرغ عن مستقبل الاقتصاد الألماني، وما يجب فعله حيال عجز ألمانيا عن انتشال نفسها من مستنقعها الاقتصادي. ووفق تحليل «بلومبيرغ»، تعرّض النموذج الاقتصادي الألماني لضربات قوية من كلا الاتجاهين، مع انقطاع إمداداته من الطاقة الروسية الرخيصة، كما تعاني سوق التصدير الرئيسية من ركود واضح. ويواجه الاقتصاد الألماني مشاكل رئيسية، أبرزها أسعار الطاقة المرتفعة التي رفعت من كلفة الوحدة المصنعة والمنافسة الصينية في قطاع السيارات، الذي أفقد السيارات الألمانية قوتها التنافسية، وكذا ارتفاع التضخم. ومع استمرار انخفاض الطلبيات الصناعية في أوروبا، لا يوجد دليل يُذكر على حدوث انتعاش في البلاد.

ومن المثير للإحباط بشكل خاص أن ثقة الأعمال الألمانية أخذة في التدهور، مع انخفاض مقياس توقعات معهد IFO لشهر يوليو/ تموز إلى أدنى مستوياته، ويشكل ضعف معضلة حقيقية للبنك المركزي الأوروبي، الذي يسعى لخفض سعر الفائدة على اليورو والتخلي عن سياسة التشدد النقدي. ومن الممكن أن تؤدي عودة التضخم للارتفاع في ألمانيا وبعض دول منطقة اليورو إلى زيادة الأمور سوءاً بالنسبة لصانع السياسة النقدية في القارة.

وكان معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في ألمانيا قد تسارع بصورة طفيفة خلال شهر يوليو، مع ارتفاع أسعار السلع، والأغذية، لكن التضخم الأساسي ظل مستقراً عند الوتيرة نفسها. وحسب بيانات أولية صدرت عن مكتب الإحصاءات الفيدرالي الثلاثاء، تسارع معدل التضخم السنوي إلى 2,3% في يوليو من 2,2% في يونيو، لكنه ظل دون قراءة مايو عند 2,4%. يُذكر أن أكبر اقتصاد في أوروبا شهد ثباتاً خلال معظم أشهر العامين الماضيين، ومع استمرار انخفاض الطلبيات الصناعية، لا يوجد دليل يُذكر على حدوث انتعاش. وكان الاقتصاد الألماني قد انزلق في العام الماضي إلى ركود طفيف بنسبة 0,2%، على خلفية تداعيات التباطؤ الاقتصادي العالمي، والارتفاع الكبير في أسعار الطاقة وأسعار الفائدة، إلى جانب النقص في العمالة الماهرة. وشكوى الشركات من الكثير من البيروقراطية. كما انزلقت ألمانيا بالفعل إلى الركود عندما ضرب الوباء، لكن صناعاتها كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الأدوية والسيارات، انزلقت أكثر، وتباطأ الإنتاج الصناعي إلى أدنى مستوى له منذ أربع سنوات في مايو/أيار الماضي.

### تسارع معدل التضخم السنوي إلى 2,3% في يوليو

مصنع فولكسفاغن في ألمانيا، سبتمبر 2023 (سبستيان أش/فرانس برس)

رؤية

# مصر سنة 2025

**شريف عثمان**

أظهر تقرير حديث، صدر عن وزارة المالية المصرية يوم الاثنين الماضي، ارتفاع فوائد الديون بنسبة 80,4% خلال الفترة من أول يوليو/ تموز 2023 إلى نهاية مايو/ أيار 2024، مقارنة بالفترة نفسها من العام المالي السابق، لتسجل نحو 1,322 تريليون جنيه (27,28 مليار دولار). وقالت الوزارة إن فوائد الديون استحوذت على ما يقرب من ثلثي الإيرادات العامة للدولة، واقتربت من نصف المصروفات الحكومية خلال الفترة. وارتفعت فوائد الدين المتوقعة في موازنة العام المالي الجاري (2024-2025) إلى 1,83 تريليون جنيه بزيادة نسبتها 63,7%، بينما قفزت مخصصات سداد الدين المتمثل بالقروض المحلية والأجنبية من 1,31 تريليون جنيه إلى 1,60 تريليون جنيه بنسبة ارتفاع 22,1%، مقارنة بالعام المالي الماضي. وأشار تقرير الوزارة إلى ارتفاع مصروفات الدولة بنسبة 43%، بينما لم تزد الإيرادات بأكثر من 37,7%، مقارنة بالعام المالي السابق، وبعجز نقدي يبلغ نحو 500 مليار جنيه (10,35 مليارات دولار تقريباً).

عزت الحكومة المصرية ارتفاع الفوائد المدفوعة على الديون إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه، ولكنها أغفلت، ربما دون قصد، معدلات الفائدة شديدة الارتفاع التي تدفعها على أدوات الدين والتي تجاوزت 30% في مارس/ آذار الماضي، قبل انخفاضها الشهر الحالي إلى نحو 26%. سعت الحكومة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية في أوراق الدين المصري، فاضطرت إلى رفع الفائدة إلى هذه المستويات، متجاهلة التأثير السلبي لتسرب هذه المبالغ (الفوائد المدفوعة) من الموازنة العامة للدولة، وما ستسببه بالتأكيد من تراجع المبالغ المخصصة للإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وعلى التعليم والصحة.

ولو عرفنا أن هذه الفوائد المرتفعة لم يظهر تأثيرها إلا في أقل من ثلاثة أشهر من العام المالي الذي تحدث عنه تقرير وزارة المالية، حيث رُفعت الفائدة 6% دفعة واحدة في السادس من مارس الماضي مع خفض سعر الجنيه أمام الدولار، لبات واضحاً ما سيكون عليه الحال في العام المالي الحالي، الذي ينتهي مع انتصاف عام 2025.

وصدر تقرير وزارة المالية في اليوم الذي أقرّ فيه المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي لمصر، ليفتح الطريق أمام سحب الشريحة الثالثة من التسهيل الممدَّد الذي أُقرَّ في مارس/ آذار الماضي بمبلغ ثمانية مليارات دولار، والمقدرة قيمتها بنحو 820 مليون دولار. ويسمح إقرار الصندوق للمراجعة لمصر بالتقدم بطلب للحصول على قدر آخر، بقيمة تقترب من 1,25 مليار دولار، من صندوق الاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي، وهو ما سيرفع بالتأكيد من قيمة الفوائد التي ستتحملها مصر على ديونها الخارجية، أي بالعملة الأجنبية.

وبالتأكيد سيترتب عن زيادة المبالغ الموجهة من إيرادات الدولة داخل الميزانية إلى فوائد الديون، نقص في المبالغ الموجهة إلى التعليم والصحة والبحث العلمي. وقبل يومين، اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي بوزير التربية والتعليم محمد عبد اللطيف، وسط أنباء عن نية الحكومة الجديدة التي تشكلت برئاسة مصطفى مدبولي اتخاذ خطوات نحو خفض الدعم المقدّم إلى المواطنين، تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي، ومنها الدعم الحكومي المقدم إلى قطاع التعليم. وتوقع البعض أن يحصل ذلك من خلال قصر مجانية التعليم على أول طفلين في كل أسرة.

والشهر الجاري، أعلنت الحكومة المصرية إنشاء «لجنة تصفية الأصول»، بهدف تحقيق عائدات سنوية للخزينة العامة للدولة، تراوح قيمتها بين 20-25 مليار جنيه، أي نحو نصف مليار دولار، سنوياً. وبغضّ النظر عن هذه التسمية «الساذجة»، فقد أثار قرار إنشاء اللجنة العديد من التساؤلات عن دوافع هذه الخطوة، وما تعكسه من عدم ثقة الحكومة بجدية التعهدات الدولية والاستثمارات الأجنبية الموعودة.

ويعني بيع أصول الدولة، أو تصفيتها كما جاء في اسم اللجنة، أن الإيرادات التي كانت تأتي من تلك الأصول لن تكون موجودة العام القادم، 2025، وهو العام نفسه الذي سيشهد ارتفاع مدفوعات الفائدة على الديون المتزايدة، التي حصلنا عليها للخروج من أزمة اقترنت بنا من الإفلاس، وهددت قدرة الدولة على توفير القمح والوقود والدواء، وكثير من أنواع الغذاء والمنتجات الكهربائية والسيارات والملابس، للمواطنين.

اقترضت مصر مليارات الدولارات من صندوق النقد الدولي، ومن البنك الدولي، ومن الاتحاد الأوروبي، ومن العديد من المؤسسات الدولية لتحصل على النقدية التي تحلّ بها أزماتها الآن، أي العام الحالي، بينما تسبب تلك القروض زيادة أزماتها، حيث تحمّلها المزيد من الفوائد، لا في المستقبل البعيد، بل اعتباراً من العام المالي الممتد حتى 2025.

باعت حكومة مصر الأراضي والأصول، بعد بيع جزيرتين ومئات الآلاف من الأفدنة من الأراضي العقارية، لشركات أجنبية لتتمكن من توفير الدولارات اللازمة للوفاء بالالتزامات الخارجية الحالية، من سداد مدفوعات فائدة أو ديون مستحقة، أو لسداد قيمة الواردات، وتجاهلت ما يسببه ذلك من فقدان إيرادات تلك الأصول في الأعوام القادمة، اعتباراً من عام 2025، وتجاهلت أيضاً ما سيطيه الأجانب مع بداية كل عام من تحويل للأرباح المتولدة بالجنيه المصري إلى عملة أجنبية يمكن تحويلها إلى الخارج، الأمر الذي سيزيد من الضغوط على العملة المصرية.

الواقع حولنا يقول إن أغلب الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لحل أزماتها الحالية ستترتب عنها ظروف صعبة في السنوات القادمة، تضغط على أحوال المالية المصرية، والعملة المحلية، واقتصاد البلاد، بصورة تمسّ بوضوح مستوى معيشة المصريين، وما توفره لهم الدولة من خدمات أساسية، اعتباراً من عام 2025، ولأعوام بعده. ويضاف إلى تعقيدات هذا الوضع أن كل ذلك يتم في غيبة من الرقابة والمساءلة والمحاسبة الحقيقية، حيث لا تبدو الجهات المنوط بها مهمة المحاسبة قادرة على أداء عملها، أو راغبة في ذلك، وهي التي جاءت بدعم صريح من أجهزة الدولة السيادية، وتخشى أن يسبب قيامها بدورها فقدان وظيفتها، كما حدث في العديد من الحالات الشهيرة السابقة. فهل يعرف أحد كيف ستكون مصر في 2025؟